الهجرة الدولية: دراسة من منظار الأمن الإنساني

Human Security Study: to International Migrations

د. محمد شلبي.(*)

ملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليل نقدي للمقاربة التقليدية التي عالجت الهجرة في كثير من الدراسات والمنابر السياسية على انها خطر مهدد للدول، ولذلك عملوا على معالجتها بمنظار أمني تقليدي. والمقاربة المقترحة تتجاوز المنظار التقليدي الى منظار الامن الإنساني، الذي يراعي الحاجات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة- الامن الإنساني- الامن الموسع- الامن المجتمعي- الأخطار الجديدة

Abstract

This Study presents a critical analysis for the traditional approaches that attempted to study the phenomenon of international migrations. These approaches dealt with this phenomenon under scrutiny as a security challenge that requires a security response according to the traditional approach. However, the approach presented here goes beyond this traditional perspective to explain this rising phenomenon and offer solutions that target the root causes of it.

Keywords: Human Security, International Migration, Traditional security,

مقدمة:

تعد الهجرة الدولية من بين القضايا الكبرى التي تجتذب إليها اهتمام الدارسين والمقررين والممارسين والمهتمين عمومًا، ومرجع ذلك إلى تأثيراتها المختلفة في حياة الشعوب والأمم والدول.

وما تتركه هذه الظاهرة أو آليات معالجتها أو مواجهتها يبعث إلى القلق، ويدفع إلى إعادة النظر في طرائق معالجتها والتبصر في المقاربات المتبعة حاليا في دراستها، ومن ثم تقديم

(*) -أستاذ بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

البدائل الناجعة والصائبة والشاملة، التي تراعي جميع جوانبها وأبعادها ومضامينها ودوافعها وانعكاساتها.

لقد فرضت هذه الظاهرة نفسها على مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والأمنيين والبيئيين، المحليين والإقليميين والدوليين. واستدعت عقد المؤتمرات والندوات وعقد الاتفاقات وإعلان البيانات وتكوين التنظيمات والمراكز، ولكن مع تضارب المصالح وتباين وجهات النظر وتعارض الاستراتيجيات.

لقد عملت جل الدراسات في مجال العلوم الإنسانية والدراسات السياسية المقارنة والعلاقات الدولية على إدراج موضوع الهجرة الدولية ضمن الأخطار الأمنية الجديدة، التي تهدد أمن المواطن والمجتمع والدولة. وقرنته بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب وتبييض الأموال والاتجار بالسلاح. وكانت المعالجات المقترحة هي الأساليب الإكراهية لمعالجة ظاهرة الهجرة. وهكذا تمّ إغفال الأبعاد الإنسانية والأخلاقية والمعنوية لظاهرة الهجرة. وأهملت الحلول الطويلة والجذرية والمثمرة، والتي تأخذ المكاسب المشتركة لجميع الأطراف، وتمّ التركيز على الجوانب السلبية، ونظر إلى الظاهرة تبعا لمقاربة مباراة صفرية يحكمها منطق المكاسب المطلقة لطرف والخسارة المطلقة للطرف الآخر.

وتأتي هذه الدراسة ضمن منظار شامل تمثله مركزية الأمن الإنساني في تفسير ظاهرة الهجرة ومعالجتها. وهي بذلك تتجاوز المقاربات التجزيئية والآنية والاختزالية، والتي في أغلبها تتمحور حول المعالجات الأمنية الإكراهية. أو التي ترتكز على متغير تفسيري واحد وتهمل المتغيرات الأخرى. كما أن منظار الأمن الإنساني الذي تتبناه هذه الدراسة يتميز بشموله في استطلاع ظاهرة الهجرة ووصفها وتصنيفها وتفسيرها وتوصيفها أي تقديم الحلول البديلة لها. وهو من جهة أخرى يتجاوز المقاربات التي تبرز الوسائل وتهمل الغايات، وتشدد على الحلول الآنية والمادية وتغض الطرف عن الحلول الطويلة والأخلاقية والإنسانية.

إن منظار الأمن الإنساني المتبع في هذه الدراسة لا يتنكر لجهود المقاربات الأخرى، بل يتلاقى معها في مساحات وفضاءات عديدة تناسبية، إلاّ أنه يختلف معها في كونها تشدد على بعض أبعاد الظاهرة وهو يسعى إلى استيعاب مختلف أبعاد ظاهرة الهجرة الدولية من حيث مصادرها ومضامينها وآليات تفسيرها وعلاجها وغايات الحلول المقترحة لها. وتبعا لكل ذلك ستتم معالجة هذا الموضوع في جملة المحاور التالية:

أولا: منهجية دراسة الهجرة الدولية:

تشكل الهجرة الدولية ظاهرة معقدة ذات أبعاد عديدة ومكونات مختلفة ودوافع متنوعة. وهذا ما يؤدي إلى تباين أساليب النظر إليها والإشكالات المطروحة بشأن كيفية

دراستها وطرق علاجها. إنها تمثل مشكلة بحثية تقتضي دراسة علمية جادة، مثلما هي واقعة اجتماعية محلية وإقليمية ودولية تفرض نفسها على الممارسين والمقررين معا في جميع المستويات. فما المقصود بالهجرة الدولية. وما هي مكوناتها الأساسية؟ وما هي دوافعها؟ وما هي أبعادها وتأثيراتها؟ وما هي مقاربات تفسيرها؟ وما هي أساليب علاجها؟

ويمكن تقديم بعض الفروض العلمية التي تمثل حلولا متصورة لأسئلة المشكلة المطروحة. حيث يمكن القول: إن هناك ارتباطا معتبرا بين الصور المشكلة عن الهجرة والحلول المقدمة لعلاجها.

فالذين يدرجون ظاهرة الهجرة ضمن المنظار الأمني الكلاسيكي، يعتبرونها تهديدا كالجريمة المنظمة والإرهاب، ومن ثم فإن علاجها ينبغي أن يكون أمنيا إكراهيا بوليسيا وردعيا. وأما الذين يدرجونها ضمن الأمن الإنساني الذي ينطلق من الحاجات الأساسية للإنسان، فهم يقدمون لها حلولا إنسانية، وفق ما تتطلبه الكرامة الإنسانية. ويمكن تقديم فرضية ثانية تعضد الفرضية الأولى، وهي أنّ هناك علاقة عكسية بين مستوى تعزيز الأمن الإنساني دوليا ومستوى الهجرة الإكراهية. بمعنى أنه كلما تحسنت وضعية البشر في أوطانهم قل الطلب على الهجرة المرغمة تحت طائلة الجوع أو الخوف أو الإبادة. والفرضية الثالثة تقول: إن هناك ارتباطا بين مستوى الأزمات الدولية ومستوى الهجرات الدولية. فكلما ارتفع مستوى الأزمات ارتفع مستوى الهجرات.

وفيما يتعلق بمجالات هذه الدراسة، فإنها تصب اهتمامها على انتقالات الأشخاص فرديا أو جماعيا من وحدة سياسية إلى وحدة سياسية أخرى، سواء كان ذلك الانتقال إراديا أو قهريا. وأما المنهج المتبع في دراسة ظاهرة الهجرة الدولية، فهو المنهج المركب الذي يلائم ظاهرة مركبة ومعقدة ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية وإيكولوجية، فهي لذلك تحتاج إلى تكامل جملة حقول معرفية وعلوم بينية لاستيعاب مكونات ظاهرة الهجرة الدولية، وتطويع متغيراتها ضمن مركب تحليلي ملائم.

كذلك ينبغي النظر إلى هذه الظاهرة ضمن مستويات الدراسات الأساسية، الوصفية والتفسيرية والتوصيفية والتقويمية. فنحن بحاجة إلى وصف الظاهرة ومكوناتها وأحجامها ومصادرها ومناطق توزعها وتصنيفاتها. وكذلك تفسيرها، أي البحث عن العناصر المسؤولة عنها وارتباطاتها المختلفة، وإبراز المتغيرات الجوهرية التي يفترض أنها المتغيرات التفسيرية لظهورها، وأنها تمثل السياقات المولدة أو المساعدة (المتغيرات الوسيطية) لإنتاجها أو تعظيمها، ومن جهة أخرى البحث عن توفير العوامل التي تحد من هذه الظاهرة أو تخفيفها. وعلى مستوى التوصيف والتقويم، فإن هذه الدراسة تبرز

طبيعة الظاهرة ومقدارها وتقديم الحلول والبدائل لعلاجها، وعلى رأسها الحلول السياسية وآلياتها المختلفة للخروج من ضائقة الحلول الأمنية والمؤقتة والإكراهية والاختزالية.

ثانيا: تعريف الهجرة الدولية ووصفها:

تتعدد تعاريف الهجرة لكونها تضم أنواعا مختلفة في صورها، فهناك هجرة اليد العاملة، بل هجرات الأيدي العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، وهناك هجرات اللاجئين السياسيين وغير السياسيين، وكذلك الهجرات بسبب العوامل البيئية، وكذلك هجرات الكفاءات والأدمغة وأهل الفكر، والهجرات للاجتماع العائلي أو الإثني أو الديني أو المذهبي، والهجرات بسبب المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، والتطهير العرقي والديني والإكراهات المختلفة والهجرات من أجل الإغراءات المختلفة، كالكسب المادي أو الشهرة أو مختلف الترقيات المسطرة. وهكذا تتعقد عملية صياغة تعريف شامل للهجرة يتميز بخاصيتي الاستيعاب والمنع، ويحظى بقبول أهل الاختصاص من العلماء والمفكرين لينتقل إلى مرحلة الاستخدام والشيوع والتداول. ومع ذلك يمكن السعي إلى تبني صياغة تعريف أكثر قربا من تلك الشروط ولو لم يستجمعها كلها.

فالهجرة الدولية: هي انتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من وحدة سياسية إلى أخرى بشكل إرادي أو إكراهي تحت دوافع مختلفة. وهذا التعريف الذي توصلت إليه لا يعني إسقاط التعاريف التي صاغها آخرون وفق معاييرهم، ذلك أنّ هناك توافقا وتكاملا بينها، وهي تغني الدراسة وتفتح لها فضاءات معرفية واسعة. ويمكن أن نسوق تعريفين اثنين، واحدا ركز على المعيار الجغرافي فعرف الهجرة على أنها:

"... انتقال السكان مع تغيير في الإقامة من وحدة جغرافية إلى أخرى، ومن فضاء حياة إلى آخر، ويعرف الفضاء هنا على أنه مجموعة أوساط الإقامة أو المرور الذي يمارسه الأفراد بانتظام والهجرة الدولية هي انتقال سكان مع تحويل الإقامة من دولة إلى أخرى ومع تغيير في المكانة القانونية للسكان المعنيين. وهي اجتياز الحدود الدولية مع ما تحتويه من مضامين قانونية وهي تعني جموع المغادرين والداخلين.[1]

وأما التعريف الثاني فهو يرى ضرورة الاستناد إلى معيار الناس حيث يقول:

" يحدد كمهاجر كل فرد يغادر بلده للذهاب إلى بلد آخر، حيث ينظر إليه في البلد الجديد على أنه مهاجر ".[2]

---

[1]- Veronique Petit, "Les Migrations Internationales," Notes et Etudes Documentaires, N° .5133 (Novembre 2000), pp.202-3.

[2]- ibid., p.103

ويستخلص من تعاريف الهجرة جملة ملاحظات تتعلق بأساليب النظر، وتنعكس بوضوح على العمليات الإحصائية والمدونات الإحصائية السنوية الدولية للهجرة. وهكذا تتضارب الأرقام والإحصاءات المتعلقة بهذه الظاهرة الدولية.

تدرج بعض كتابات العلاقات الدولية ظاهرة الهجرة ضمن القضايا الكبرى التي تستدعي الاهتمام وتضعها تحت عنوان الديمغرافيا.[3] كما يضعها البعض الآخر ضمن مصادر التهديدات الأمنية.[4] كما اهتمت الدراسات السياسية المقارنة بموضوع الهجرة وأدرجها "هوارد فياردا" Howard Wiarda ضمن القضايا الساخنة.[5] وغدت موضوعا للمقارنة يستجلب اهتمام الدارسين في هذا الحقل الأساسي للعلوم السياسية. ويلقى موضوع الهجرة اهتمام علماء الاجتماع والقانون والاقتصاد والبيئة، حسب مجالات اختصاصهم.

لم تعد قضايا الهجرة واللجوء مقتصرة على اهتمامات وزارات العمل والهجرة فحسب، بل غدت موضوع انشغال السياسة الدولية العليا، يشترك فيها رؤساء الدول ووزاراتهم الأساسية كالدفاع والداخلية والعلاقات الخارجية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وتعقد لها المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية المؤتمرات والمنتديات. وما انفك ازداد الاهتمام والانشغال بهذه الظاهرة يتعاظم، وآليات التعامل معها تتعدد وتتنوع. وكان للتزايد الكبير في أعداد المهاجرين واللاجئين، بسبب الدفع والجذب الناتجين عن السياقات المختلفة، التي يجد فيها السكان أنفسهم، دور كبير في تقرير ذلك، إلى جانب عوامل أخرى.

لقد لازمت ظاهرة الحراك البشري حياة الإنسان منذ القدم، وشهد البشر هجرات مختلفة سواء كان ذلك بفعل السعي إلى الغذاء والكلإ والصيد، أو تحت طائلة الحروب والاعتداءات، أو بفعل التباينات الدينية والمذهبية أو الزعامات. وشهد العصر الحديث تهجير ملايين الأفارقة من أوطانهم قسرا نحو القارة الأمريكية ليستغلوا كعبيد في المزارع ثم لاحقا في المناجم. كما هاجر الكثير من شعوب المستعمرات في بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال المستعمرة سعيا وراء الشغل في القرن الماضي. وطالت سياسة التهجير ملايين المسلمين في الجمهوريات الإسلامية التي كانت تتبع الاتحاد السوفياتي سابقا. كما تعر ض الشعب الفلسطيني لسياسة تهجيرية قمعية مارستها الإدارة الصهيونية عبر

---

[3]- Charles Kegley and Eugene Wittkopf, World Politics: Trend and Transformation (New York: St. Martin's Press, 6th edn., 1997), pp. 278-313.

[4]- Barry Buzan et al., Security: A New Frameuwork for analysis (Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998). pp. 118-123.

[5]- Howard Wiarda, Comparative politics, Approaches and Issues (New York: Rowman and Littlefield publishers, 2007), pp. 12 – 14.

أساليب وحشية. وما زال العالم اليوم يشهد موجات من الهجرة والتهجير واللجوء، بدوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية ودينية ومذهبية وإثنية وأمنية وبيئية. وتثير ظاهرة الهجرة تفاعلات مختلفة وعبر مستويات عديدة.

لقد ساهمت أحداث عديدة في تعظيم ظاهرة الهجرة وتكثيفها. فكانت لتيارات العولمة وعملياتها تأثيراتها في مجرى الحراك البشري والهجرة الدولية. وزكى الخطاب العولمي المفعم بالشعارات المتعلقة بالحرية والإنسانية وسهولة الانتقال وتجاوز الحدود والسدود وتقليص القيود، وما صاحب ذلك من قوة تأثيرات التليفزيون العالمي وثورة الاتصالات، كل ذلك حفز الحراك البشري وقوى دافعية الهجرة والطموح لديهم. وعملت الأحاسيس القومية والدعوات الانفصالية، ودعوات حقوق الإنسان وتقرير المصير على إثارة الصراعات السياسية العرقية والإثنية والدينية والمذهبية فأنجر عنها المزيد من الهجرات تحت طائلة الخوف من التعذيب أو القتل. ولوحظ ذلك جليا في " رواندا" والصومال " والبوسنة " و" كومبوديا " والكرباخ " وفي الحدود الموريتانية " السينيغالية" و"أفغانستان" والهجرة من العراق جراء الاحتلال الأمريكي وقبل ذلك بفعل النظام السياسي وصراعاته المختلفة. والهجرات اليهودية من بقايا الاتحاد السوفيتي سابقا وشرق أوروبا وإثيوبيا. وتهجير الإدارة الصهيونية في فلسطين المحتلة المقاومين الفلسطينيين إلى الجنوب اللبناني وإلى الأردن. وسياسة التهجير التي مارستها السلطات الصينية تجاه شعب الإيقور المسلمين. وقبل هذا وذاك مثلت موجات الاستعمار في القرنين التاسع عشر والعشرين رافدا للهجرات الاستيطانية من دول الشمال المستعمر إلى دول الجنوب الخاضع للاستعمار، وتهجير الأهالي الأصليين كما فعلت فرنسا حينما هجرت الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة.

لقد عكست الهجرة الدولية الوضعية العالمية بخصائصها وسماتها، وكانت بمثابة المؤشر المعبر عن حالة النسق العالمي، حيث اقتصاد مطبوع بالفروقات في الثروة بين الشمال والجنوب، وتوترات جيوبوليتيكية شديدة، ميزتها صراعات التقطيعات الترابية الحدودية، والمطالب الإثنية والمواد الأولية، وكذلك التدميرات البيئية.

وشهدت الهجرات الدولية مستويات من التطور بفعل المتغيرات المختلفة القابعة خلف دوافعها. ففي عام 1965 مثلت الهجرة إلى أوروبا حوالي (36,5%) من الهجرة الدولية ووصلت عام 1990 حوالي (43%). ومثلت الهجرة الدولية، والتي تعني هنا العدد الإجمالي للأشخاص الذين غادروا بلدانهم للإقامة في بلدان أخرى لمدة تزيد عن العام، (150 مليون) وهو ما يمثل (2,3%) من سكان العالم.[6] ووصل هذا الرقم إلى حوالي (3%) من سكان العالم حسب إحصاءات الأمم المتحدة عام 2005. وهو ما يمثل (191

[6]- Petit, op.cit., pp 99 – 102.

مليون) مهاجر في العالم. حيث يوجد (115 مليون) منهم في البلدان المتقدمة و(75 مليون) منهم في البلدان النامية.

لقد نمت الهجرة بنسبة (2,59%) في الفترة (1985 إلى 1990) بينما نمت زيادة السكان في الفترة نفسها (1,7%). وارتفع عدد المهاجرين في العالم في الفترة (1990 إلى 2005) إلى (36 مليون). وفي عام 2005، كان (61%) من المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة. حيث (34%) منهم يعيشون في أوروبا و(23%) منهم في أمريكا الشمالية و(28%) منهم في آسيا و(9%) منهم في أفريقيا و(4%) منهم في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويستقبل (28 بلدا) (75%) من المهاجرين. وتستقبل الولايات المتحدة الأمريكية (20%) منهم، حيث وصل على الولايات المتحدة (15 مليون) مهاجر في الفترة (1990 إلى 2005). ويمثل المهاجرون (20%) على الأقل من سكان (41) دولة، خصوصا في بلدان الخليج. وتمثل النساء المهاجرات (49,6%) ويتفوقن على الرجال في البلدان المتقدمة منذ عام 1990. و(80%) من المهاجرين الموجودين في البلدان النامية هم من بلدان نامية بينما يعيش (54%) من مهاجري البلدان النامية في البلدان المتقدمة. ويعيش (8,5%) من مهاجري أفريقيا في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بينما (16,8%) ينحدرون من آسيا و(13,5%) من أوروبا و(25%) من أمريكا اللاتينية. ومع هذه الإحصائيات، فإن هناك أعدادا من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية يصعب تعدادهم. لقد مثل الطلاب المهاجرون إلى الدراسة نحو (2 مليون) طالب نحو البلدان المتقدمة عام (2000)، وطلاب اللجوء على البلدان المتقدمة وغير المتقدمة حوالي (18,5 مليون) عام 1990، وقدر المهاجرون "غير الشرعيين" إلى الولايات المتحدة بحوالي (12 مليون) مهاجر عام 2005.[7]

لقد أصبحت الهجرة الأفريقية نحو بلدان المغرب العربي، كمنطقة عبور نحو أوروبا، واقعا يلفت الانتباه، حيث ارتفعت موجات الهجرة منذ بداية التسعينيات وشهدت أوجها عام 2000. وتعد ليبيا وحدها حوالي (2,5 مليون) مهاجر وتليها الجزائر بحوالي (300 ألف) ويليهما المغرب ثم تونس، وذلك خلال العام 2003.[8]

ومثل المهاجرون (4,5%) من مجمل سكان القارة الأوروبية عام 2003، حيث كان تعدادهم حوالي (24,56 مليون) مهاجر. وقد سجلت الهجرات إلى أوروبا بشكل معتبر

---

[7]- Bertrand Badie et al., Pour un Autre Regerd Sur les Migrations : Construire une Gouvernance Mondiale (Paris; La Découverte, 2008), pp. 20 – 22.

[8]- Ali Bensaad, "Les Migration Transsahariennes: Une Mondialisation par la Marge," Maghreb – Machrek , no . 185 (Automne 2005), pp. 13 – 36.

مع الحرب العالمية الثانية، بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة، ومنذ منتصف السبعينيات من أجل لمّ الشمل العائلي، وعكست المجموعات المهاجرة الماضي الاستعماري، أي العلاقات بين الدول المستعمرة والدولة المستعمرة (بكسر الميم) حيث الروابط التاريخية الاستعمارية وميراثها. وتعد جميع دول الفضاء الاقتصادي الأوروبي حوالي (20,29) مليون مهاجر أجنبي، منهم (13,04 مليون) أي (64%) أوروبيون، ويبلغ تعداد الأفارقة (3,15 مليون) أي (15,6%)، ويمثل الآسيويون (2 مليون) أي (11,1%). وهذه الأرقام مسجلة وفق تقديرات عام 2000. ,وفي العام نفسه كان حوالي (18,69 مليون) مقيم أجنبي يعيش في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث كان حوالي (5,7 مليون) أي (30,5%) من رعايا بلدان أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي.[9]

كما شهد العالم موجات كبيرة من طالبي اللجوء بفعل إكراهات عديدة، حيث أحصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي (22.335.400) لاجئ عام 1999.[10] ويضاف إلى أصناف أنواع الهجرات السابقة هجرة المواهب والأدمغة التي رأت حراكا قويا ابتداء من تسعينيات القرن الماضي. ففي عام 2003 كان عدد العلماء والمفكرين والباحثين العرب في البلدان الغربية حوالي (450.000)، منهم (75%) يستقرون في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا.[11] وهناك الملايين من البشر يهجرون مواطنهم ودولهم بفعل الدمار الذي يلحق بالبيئة ويحطم الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، وما تفعله الكوارث الطبيعية من فيضانات وجفاف جراء التخريب الذي يصيب النسق الأيكولوجي، حيث قدرت دراسة أجرتها جامعة أكسفورد عدد اللاجئين بفعل التحولات المناخية سيبلغ (50 مليونا) عام 2010. وسيصل عددهم (200 مليون) عام (2050)، إذا ظلت الحالة على ما هي عليه.[12]

ثالثا: منظارات تفسير الهجرة الدولية و انعكاساتها

تعددت الآليات الفكرية والتصورية والمقاربات لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية، ومعرفة العوامل الدافعة إليها وعناصر تحفيزها. فمن هذه الاقترابات من ركز على البعد

---

[9]- John Salt, Current Trends in International Migration in Europe (Strasbourg Cedex: Concil of Europe Publishing, 2005), pp. 17 – 21.

[10] - زهير الشلّي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001)، ص. 44.

[11] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سياسات الهجرة في أوروبا أي رهانات (جويلية 2005)، ص. 23.

[12]- Le Monde Diplomatique, L'Atlas; Environnement (Hors-serie), p. 44

الاقتصادي، ومنها من أولى العوامل الاجتماعية والديموغرافية، وبعضها الآخر شدّد على العوامل السياسية والأمنية، ومنها من أبرز العوامل البيئية وتأثيرها في عملية اتخاذ الأفراد قراراتهم للهجرة. وكذلك تأثيرات هذه الظاهرة في أوطان المهاجرين الأصلية (بلدان المغادرة) والبلدان المستقبلة لهم. أي تقويم الانعكاسات المختلفة لهذه الظاهرة من حيث مكاسبها وآثارها السلبية على دول المغادرة والمرور والاستقبال وعلى المهاجرين أنفسهم.

أ. المنظار الاقتصادي والاجتماعي لتفسير الهجرة الدولية:

يرى أنصار هذا المنظار أنّ الدافع الأساسي وراء الهجرة هو البحث عن الكسب المادي وتحسين الحالة المعيشية له ولأفراد أسرته، وتوفير مزيد من الأموال التي سيتم جمعها في بلاد المهجر، حيث فرص العمل والكسب والأجر المرتفع، والتي لا تتوفر في موطنه الأصلي المبتلى بالفقر والبطالة وغياب فرص الترقي. وتبعا لهذا المنظار فإن المحددات الأساسية في عملية التوصل إلى قرار الهجرة لدى الأفراد، تتمثل في المتغيرات الاقتصادية، وأن الفروقات في الأجر بين دول المغادرة والاستقبال هي التي تحفز الأفراد على اتخاذ قرارات الهجرة. وأن مؤشرات الهجرة تثبت ذلك. فالغالبية العظمى من هجرة الأيدي العاملة والكفاءات، تنتقل من البلدان الفقيرة حيث قلة الفرص أو انعدامها إلى البلدان المتقدمة التي تتوفر على تلك الفرص المفقودة. وأن الهجرة في معظمها من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال ومن بلدان الجنوب الفقيرة إلى بلدان الجنوب الغنية التي تتوفر فيها فرص العمل وفارق الأجر. وقد عملت طاحونة العولمة على تسريع الحراك البشري سعيا وراء تعظيم المكاسب في الثلاثة عقود الأخيرة.

وينطلق أنصار المنظار الاقتصادي من الافتراضات النظرية الشائعة في حقل العلوم الاقتصادية. فمجال قرار الفرد المهاجر ينبغي أن يقتصر على المتغير الاقتصادي، طارحا من حساباته مختلف المكونات الأخرى السياسية والأمنية والثقافية والبيئية. والنظر إلى الفرد المهاجر على أنه فاعل عقلاني رشيد يحسب قراراته، ويبحث عن تعظيم مكاسبه وتقليل خسائره. وأن الهجرات الدولية تدفعها الفروقات الجغرافية لعرض العمل وطلبه. والبلدان المتوفرة على زيادة عمل أكثر من رأسمال، فإن القوة تكون لصالح رأس المال. وعلى العكس منها، فإن البلدان التي بها وفرة في رأس المال وقلة في عرض العمل، فإن العلاقة تكون لصالح العمل. وما دامت البلدان الغنية هي من الصنف الأخير، فإنها تجتذب الأيدي العاملة من البلدان الفقيرة والتي توجد في القسم الجنوبي من المعمورة حيث توجد أجور منخفضة لتتوجه إلى البلدان التي بها أجور مرتفعة. خصوصا وأن الإنسان معروف عليه بهجرته وانتقاله إلى المناطق التي يكسب فيها أفضل. فالفرد العقلاني الرشيد يهاجر من البلدان ذات البطالة الكثيرة والدخل الضعيف إلى البلدان ذات الدخول العالية وذات

التشغيل الوفير. وتعضد أقوال الاقتصاديين ارتفاعات مستويات الهجرة المؤهلة من ذوي الكفاءات العالية (هجرة الأدمغة)، فقد سجل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أنه بين عام (1985) و(1990) ضيعت أفريقيا (60000) من الكفاءات العالية (الأطباء، والعلماء، والمهندسين) وهو ما يمثل ثلث الأيدي العاملة المؤهلة في القارة.[13]

لقد أولى الاقتصاديون اهتمامهم للأساليب التي تؤثر بها الاختلافات الاقتصادية بين الدول في عملية الهجرة. ونظروا إلى هذه الظاهرة عبر مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي، الذي يفسر الهجرة الدولية انطلاقا من عدم المساواة العالمية، والارتباطات الاقتصادية بين عمليات إرسال الدول استقبالها، متضمنة حركة رأس المال والتكنولوجيا وما تقوم به المؤسسات العابرة للأوطان والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل المرتبطة بتغييرات في التقسيم الدولي للعمل.

إنّ كثيرا من الأدبيات المعاصرة عن الهجرة الدولية تركز على شروط اقتصادية عالمية كمحددات مفتاحية لحركات الناس، كالفروق في الأجور وفرص التشغيل . الطلب المرتفع للشغل في أحد البلدان والفائض في الآخر .تحفز حركة العمل. وتبعا للنظريات الاقتصادية للهجرة، فإن الأفراد سيهاجرون، إذا كانت المكاسب المتوقعة تفوق التكاليف، وأن الميل إلى الهجرة من إقليم أو بلد إلى آخر تحدده معدلات الأجور وتكاليف الهجرة وشروط سوق العمل. وتبعا لذلك، فإن التغيرات في الاقتصاد العالمي كما تبرز في السعر العالمي للنفط أو الانتقالات والتحولات (تدفق التجارة والرأسمال الدوليين) ستنمي الطلب للعمل في بعض البلدان وتقلصه في أخرى. كما أن الاستراتيجيات التنموية المتباينة في مختلف الدول تؤدي إلى معدلات نمو عالية في بعضها ومتدنية وكساد في أخرى. فالتباين في مستويات التنمية الاقتصادية في الدول والتوزيع الظالم للدخل في البلدان وبينها يدفع الأفراد والعائلات إلى التحرك عبر الحدود الدولية من أجل الحصول على الفرص الكبيرة ومنافعها. وهكذا تركز المقاربات الاقتصادية للهجرة على المتغيرة الاقتصادية.[14]

وتمثل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية العالمية حافزا كبيرا للهجرة الدولية، ويؤكد ذلك التوزيع غير العادل للدخل العالمي، حيث يحصل (40%) من سكان العالم على (94%) من الدخل العالمي، بينما يحصل (60%) منهم على (6%) من الدخل العالمي. وأن نصف البشرية يحيون على (2 دولار) في اليوم، وحوالي مليار من البشر يعيشون على أقل

---

[13]- Stéphane Justeau, " Economie et Migrations : Des Déterminants et Impacts Economiques des Migrations Internationales, "Futuribles, n°. 270 (Decembre 2001), pp. 33 – 46.

[14]- Myron Weiner, " Security, Stability, and International Migration, " in Michael Brown et al. (eds.), New Global Dangers; Changing Demensions of International Security (USA: The MIT Press, 2004), pp. 304 – 306.

من دولار واحد في اليوم. وأن الفقر لا يتوزع بشكل موحد على ربوع المعمورة، حيث تعاني مناطق من العالم كإفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية من وطأة الفقر، وبها مئات الملايين من الجوعى والفئات الهشة، وتزداد الفجوة يوما بعد يوم بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.[15]

إن هناك بعضا من مئات الملايين من الأشخاص يستولون على الأغلبية الساحقة من موارد المعمورة، بينما يوجد بالمقابل ملايير البشر يصارعون من أجل البقاء. لقد قدم المعهد العالمي للبحث الاقتصادي للتنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة، دراسة أظهرت أن (1%) من أكثر الأغنياء يستولي على (40%) من الأنشطة العالمية، وأن (10%) من الأكثر غنى يستولون على (85%). بينما يحصل نصف سكان العالم على (1%) من أنشطة المعمورة فقط. وأن هناك فروقا هائلة ومخيفة فيما يتعلق بالدخول، حيث إن خمسة بلدان، هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا يضمون (13%) من سكان العالم ويحوزون على (45%) من دخول العالم. وبصيغة أخرى، فإن (50 مليونا) من الناس الأكثر غنى في العالم ويمثلون (1%) يستولون على دخل يساوي دخل (57%) من السكان الأكثر فقرا في العالم، والذين يقدرون بـ (3 ملايير) شخص. وقد صدرت هذه الدراسة عام 2000.[16]

وتعقد هذه الوضعية أكثر، المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وعبء الإعالة وارتفاع مستويات معدلات البطالة، وضعف الأداء الاقتصادي في البلدان النامية.[17] ويخلص أنصار هذا المنظار إلى أن مجمل هذه الوقائع تؤكد الحوافز الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء الهجرة الدولية. وفيما يتعلق بانعكاساتها فإن هناك تباينا في وجهات نظرهم. فهناك من يرى أن الهجرة تحقق مكاسب لدول المغادرة ودور الاستقبال، وللمهاجرين أنفسهم شريطة تنظيمها وتقييدها بأطر وقواعد ونسب محددة وفئات معينة. وهناك من يرى الانتقالية في التعامل مع الهجرة، حيث يسمح للفئات المؤهلة جدا والتي تحتاجها دول الاستقبال. وهناك من يحدد مصادر الهجرة، حيث تقبل الهجرة القادمة إلى أوروبا الغربية من شرقها ووسطها فقط. وتقبل الهجرة إلى الولايات المتحدة من المكسيك.

---

[15]- Muhammad Yunus, Vers Un Nouveau Capitalisme, Traduit de l'Anglais par Béatrice Merle et Annick Steta (Paris: JC Latter, 2007),. pp. 25 – 27.

[16]- Ibid., pp. 317 – 319.

[17] - "ميشيل تودارو"، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسني ومحمود عبد الرزاق (الرياض، دار المريخ، 2006)، ص ص. 100 – 115

وعلى الرغم من رواج فكرة الآثار السلبية للهجرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية لدول الاستقبال، إلاّ أن الدراسات الأمبريقية فندت تلك المزاعم.[18] وبشأن الحلول التي يقترحها أنصار المنظار الاقتصادي فهي اقتصادية بالدرجة الأولى، ذلك أنها تركز على تحسين الأداء الاقتصادي وعلى الاعتماد المتبادل، وضرورة تقديم العون والمساعدة الاقتصادية للدول النامية، وتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى المشاريع الناجعة، ومحاربة الفساد الاقتصادي والمالي، وتحرير السوق، واعتماد خيار النجاعة الاقتصادية محل الاعتبارات الاجتماعية.

وبالرغم من مساهمة هذا المنظار في تفسير ظاهرة الهجرة الدولية، إلاّ أنّه يبرز وجها واحدا للظاهرة ويركز على متغير وحيد لتفسير دوافعها. والحقيقة هو أن نطاقها أوسع من ذلك، وشبكة دوافعها أكثر تعقيدا من أن تبسط في المتغير الاقتصادي. فهناك هجرات وبملايين البشر كانت دوافعها سياسية مثلما حدث في العراق قبل الغزو الأمريكي وبعده، وفي أفغانستان ورواندا والصومال والبوسنة وكمبوديا وفلسطين. ومئات آلاف المهاجرين اليهود على فلسطين لم يكن دافعهم اقتصاديا، بل كان عقيديا وسياسيا. وهناك عوامل أخرى بيئية وأمنية وثقافية تحرك عمليات الهجرة والحراك البشري عبر الحدود. ومثلما هي مشكلة الهجرة الدولية شاملة، فإن الحل ينبغي أن يكون شاملا يتخطى الحل الاقتصادي الاختزالي.

ب. المنظار السياسي الأمني لتفسير الهجرة الدولية:

يفسر هذا المنظار ظاهرة الهجرة الدولية بتوفر دوافع سياسية وأمنية في بلدان المغادرة، حيث الصراعات السياسية والإثنية، والاستبداد والحروب وغياب الحرية والديمقراطية، وسيطرة الأنظمة الشمولية والتسلطية، وانعدام احترام حقوق الإنسان وهدر الكرامة الإنسانية، وحكم الأقليات المنغلقة، والافتقار إلى التعايش، وغياب دولة القانون، وانتشار التعذيب والتفلت من العقاب، وحدوث المجازر الجماعية والاقتتال المذهبي واللغوي والطائفي والديني، وظهور موجات التطرف، وحدوث الأزمات السياسية، وسياسات التهجير القسري الذي مارسه الكيان الصهيوني وما زال يمارسه على الفلسطينيين، وهم سكان الأرض الأصليين ويستقدم سيول المهاجرين اليهود من أنحاء العالم. والهجرة التي ترتبت على طبيعة نظام البعث العراقي قبل سقوطه، وهجرة الملايين العراقيين بعد احتلال الأمريكان أرض العراق عام 2003. وما انجر من هجرات جراء الصراع الإثني في رواندا والكونغو والصومال وكمبوديا وأفغانستان وهجرة آلاف الجزائريين

[18]- Justeau, op. cit., pp. 17-21.

في عقد التسعينيات من القرن الماضي جراء الصراعات السياسية والأوضاع الأمنية المتردية.

ويرى أنصار هذا المنظار أنه ينبغي الاهتمام بالتغيرات السياسية داخل الدول كأهم وأكبر محدد للتدفقات البشرية الدولية والهجرة. وأنها تمثل أسبابا للصراعات الدولية ونتائج. فإطار الأمن .الاستقرار يشكل آلية لتفسير الحراك البشري ويوسع عوامل التفسير إلى السياق العام السياسي والأمني. كما يلعب التهميش السياسي دوره في دفع المهمشين إلى الهجرة. وتقوم بعض النظم السياسية بتهجير فئات من الناس تنظر إليهم بعين التوجس والارتياب. فقد مارست الإدارة الصهيونية هذه العملية على المقاومين الفلسطينيين وهجرتهم إلى الأردن ومرج الزهور في جنوب لبنان ومناطق أخرى. ومارسته سلطات الخمير الحمر في كمبوديا، والسلطات الشيوعية في الاتحاد السوفيتي سابقا مع سكان الجمهوريات الإسلامية. ويلعب العامل السياسي دوره في دول استقبال الهجرة، حيث تقبل هجرات وترفض أخرى. فأوروبا تقبل هجرات من أوروبا الوسطى والشرقية وترفض الهجرات الأخرى وكذلك تفعل الولايات المتحدة.

ويعمل Myron Weiner على إبراز العوامل الأمنية والسياسية ضمن إطار للتحليل سماه: الأمن/الاستقرار في تفسير ظاهرة الهجرة الدولية. ورأى أنّ هناك أصنافا من الهجرة أو التهجير القسري، حيث تقوم بعض الحكومات إلى إجبار الناس على الهجرة كوسائل لإنجاز الانسجام والتماثل الثقافي أو تأكيد هيمنة واحدة من الجماعات الإثنية على أخرى. وقد شهد أمثلة كثير منها. لقد أدت التقسيمات الحدودية الموروثة عن الاستعمار في كثير من مناطق العالم إلى الهجرة، هروبا من ظلم الأغلبية وسعيا إلى الانضمام وإلى جماعته الإثنية في البلد المجاور. وقد تلجأ بعض البلدان إلى طرد أقلياتها والإثنية تحت شعارات سياسية وأمنية وإثنية. وتجبر بعض الحكومات المعارضين السياسيين على الرحيل وطلب اللجوء السياسي، حتى لا تضطر إلى سجنهم فيشكلون عليها ثقلا سياسيا ويجلبون لها انتقادات الهيئات الخارجية. وقد تستخدم بعض النظم السياسية الهجرة القسرية كاستراتيجية لإنجاز أهداف سياستها الخارجية، وذلك حينما تجبر المهاجرين كأسلوب لفرض ضغط على الدول المجاورة. فقد فسرت الهجرات من هايتي إلى الولايات المتحدة على أنها أسلوب للحصول على المساعدة. وفسرت عمليات تهجير الأفغان إلى باكستان على أنه أسلوب ضغط سوفيتي لإجبار باكستان على القبول بتسوية مع حكومة أفغانستان الشيوعية خلال فترة الثمانينيات.[19]

---

[19]- Weiner, op. cit., pp. 301 – 336.

ويضع البعض أربعة أسباب للهجرة واللجوء تعد العوامل الأمنية والسياسية أهمها. حيث تدفع الحرب وما يصاحبها من ويلات الأشخاص إلى الفرار، خوفا من الانتقام والمجازر والتطهير العرقي، والخوف من آثار الاحتلال. وكذلك هناك مصدر آخر للهجرة واللجوء يجسده القهر والإكراهات السياسية المختلفة، حيث انعدام الحرية وحقوق الإنسان والمضايقات السياسية في مجال الصحافة والعمل السياسي والانتظام في جمعيات مستقلة، والتعبير عن الاختلاف الفكري والديني والإثني، وإبداء الرأي المخالف والمعارضة عامة.[20]

ويجمل البعض الآخر دوافع اللجوء في عناصر أربعة أساسية، وهي استمرار المشكلات الديمغرافية المرتبطة بتشكيل الدول القومية ومسعاها إلى التجانس الإثني، وقيام الأنظمة الشمولية والتسلطية وسياساتها الإكراهية، وحركة المد والجزر السكانية التي رافقت الحرب العالمية، والهجرة اليهودية والتأثيرات الصهيونية والقمع الصهيوني للفلسطينيين وتهجيرهم.[21]

لقد اختلفت وجهات النظر بشأن انعكاسات ظاهرة الهجرة الدولية، ومن ثم تباينت حلولها. وعلى الرغم من اشتراك الكثير من المقاربات في وصف الحالة المأساوية للاجئين والمهاجرين، حيث الموت والجوع والأمراض والاعتداءات الجسدية والجنسية وأساليب الابتذال المختلفة. إن الكثير من المهاجرين تلتهمهم أعماق البحار أو يلقون حتفهم في البراري الصحراوية القاحلة. ويتعرض الكثير من الأطفال للاختطاف وكذلك النساء. وغدا سماسرة الهجرة والاتجار بالبشر خطرا ماثلا ومحدقا بمن آل مصيرهم إليهم. ويضاف إلى كل هذا ما ينتظر المهاجرين من مراكز انتظار ومحتشدات تعبر عن الحالة المتدهورة التي انحدرت إليها الكرامة الإنسانية وإنسانية الإنسان. وتنقل وسائل الإعلام المختلفة صورا مؤلمة لجثث مهاجرين قذفهم البحر. وقد تجاوز عدد الضحايا (40 ألف) لقوا حتفهم في مياه مضيق جبل طارق خلال (15 عاما). ومن يتمكن من اجتياز البحر يتعرض للسجن والتوقيف. وتضم مراكز الانتظار والاحتجاز أسرا تشمل أطفالا وأشخاصا تعرضوا للتعذيب. لقد انتقد "مارتن ناري" الذي كان مسؤولا عن أجهزة السجون والمراقبة، الزيادة الكبيرة في عدد المساجين واكتظاظكم الشديد، وذكر أن 16 ألف سجين)

---

[20]- Terry Terriff et al. (eds.), Security Studies Today (USA: Blackwell Publishing Inc , 2003), p. 157.

[21] -الشلّي، مرجع سابق، ص. 36.

يتقاسمون مرحاضا في زنزانة يتناولون فيها طعامهم في السجون الإسبانية.[22] إنّهم يتعرضون لمآسي في مسيرهم وعند وصولهم ويتركون خلفهم أسرا يقتلهم الحزن والانتظار.

وتتعدد أساليب النظر بشأن الحلول الواجب اتباعها بشأن موضوع الهجرة. فهناك من يرى أن الحل السياسي والأمني، الذي يستدعي تحسين الوضع السياسي والأمني في بلدان المغادرة، وإجبار نظم هذه الأخيرة على تبني الخيارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء يمكن اللجوء إلى آليات التدخل لإنساني، وفرض مختلف العقوبات على الحكومات التي تضطهد رعاياها وتمارس التمييز والتطهير الإثني والديني والإكراهات السياسية.[23] ويفرق البعض الآخرين بين المهاجرين، فيرون ضرورة تقديم العون والمساعدة لأولئك الذين يكافحون من أجل الحرية. ومع ذلك فإن هناك تمييزا لدى الكثير من هؤلاء فيما يتعلق بأولئك المكافحين من أجل الحرية، فاليهود الذين يريدون الهجرة إلى فلسطين هم من هؤلاء، ولكن الفلسطينيين المهجرين من وطنهم قسرا ويريدون العودة إليه ولا يمكنهم ذلك لا يعدون من ضمن هؤلاء المكافحين! وهناك من يركز على الحلول الأمنية والإكراهية وفرض الضوابط والقيود القاسية على المهاجرين وبلدان المغادرة والمرور. لأن المهاجرين في نظر هؤلاء يمثلون تهديدا مستمرا لأنظمتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فهم يهددون الهوية الثقافية وانتهاك المعايير التي تجمع الجماعة الوطنية وتهدد قيمها السياسية وهكذا يدرك المهاجرون على أنهم يهددون الأمن الوطني. وما داموا كذلك، فلابد من اللجوء من مواجهتهم عبر حزمة كبيرة من القيود، تتمثل في قفل الحدود وضبط المستخدمين ومراقبتهم، وإدخال عقوبات على التشغيل غير المشروع واستخدام بطاقات الهوية، وتقديم المساعدة المادية لدول المغادرة أو التلويح بمعاقبتها وعبر الأساليب الدبلوماسية الإكراهية وذلك من أجل إجبار البلد مصدر الهجرة أو المرور لوقف الأنشطة التي تفرض على الناس الهروب، والتلويح بالتدخل العسكري لتغيير الظروف داخل بلد المغادرة. ويدعو أنصار الحلول الأمنية إلى تكثيف الأنشطة التي تقوم بها الجمارك وشرطة الحدود والمحاكم والأمن والمخابرات ووزارات الدفاع والداخلية ورؤساء الحكومات.[24]

إن الأساليب الإكراهية وحدها لا تحل المعضلة، لأن ظاهرة الهجرة أعقد من ذلك وأشمل. وأنّ الهجرة ليست مسؤولة عن الأزمات الاقتصادية في العالم الرأسمالي أو في آسيا

---

[22] - علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي (ليبيا، طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007)، ص ص. 128 – 131.

[23]- Karen Mingst, Essentials of International Relations (USA: Norton and Compary, Inc., 4th edn., 2008), pp. 229 – 232.

[24]- Weiner, op. cit., pp. 316 – 336.

أو في بعض دول أمريكا اللاتينية. وأن الحل ينبغي أن يكون شاملا وطويل الأمد ويذهب إلى المصادر الحقيقية لظاهرة الهجرة.

ج. المنظار البيئي لتفسير الهجرة الدولية:

يربطُ أنصار هذا المنظار بين مستويات الهجرة الدولية والهجرة عامة ومستويات التغيرات المناخية وتأثيراتها المختلفة في سكان المعمورة. ويستندون في أطروحاتهم على التقارير التي تعدها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤتمرات المخصصة لدراسة تدهور النسق الأيكولوجي العالمي، وكذلك تقارير العلماء والمتخصصين بشأن الاحتباس الحراري، وما ينجر عنه من خراب للطبيعة وتدمير لمصادر الحياة والعيش، من أراض زراعية ومياه وغابات وأعشاب طبيعية وكلإ. وما تتعرض له البشرية من كوارث طبيعية، كالفيضانات والتصحر وزحف الرمال والجفاف والأعاصير وانجراف التربة، كل ذلك يدفع سكان المناطق المعرضة لتلك الكوارث إلى الهجرة، بحثا عن الأمان أو العيش أو الكلإ أو الماء.

لقد كان لتأثيرات الزراعة المكثفة، وإزالة الأشجار وتدمير الغابات، والتلوث الصناعي، وأفعال البشر السلبية على البيئة انعكاسات مؤذية ومخربة للبيئة ومرتبة نتائج سلبية على الأراضي الفلاحية في العالم. مما جعل الأراضي الفلاحية تفقد قسطا كبيرا من وظائفها المتمثلة في تغذية النباتات وتنقية المياه وكذلك الإبقاء على التنوع البيئي. لقد مس هذا الدمار ما مقداره (1,964 مليار هكتار) من الأراضي الزراعية وهو ما يساوي أكثر من نصف المساحات القابلة للفلاحة في العالم. ويؤدي الاحتباس الحراري إلى اختفاء كامل للأراضي وزوال للموارد الطبيعية. ويترتب على كل ذلك حدوث انتقالات بشرية وحراك للأشخاص وهجرات للسكان كثيفة. وهذا ما دفع البعض إلى تأسيس ميثاق لجوء لمهاجري المناخ.

إن هناك اتفاقا عالميا على أن هناك احتباسا حراريا ماثلا وخطيرا ستترتب عليه مآسي وأزمات عالمية محزنة ومؤثرة، وستطول تبعاتها ساكنة المعمورة، ولو اختلفت مستوياتها من بقعة إلى أخرى. وستجد مجموعات بشرية وأمم وشعوب أنفسها في مواجهة هجرات إكراهية متوقعة وتقدر بـ (50 مليون) لاجئ أوضاع مناخية خلال العام 2010، ويصل هذا العدد على (200 مليون) عام 2050.[25]

وسيشهد عالم الجنوب وعالم الفقراء مزيدا من الزحف والهجرات والحراك الشعبي، وسيكون ذلك مدعاة حروب وصراعات، خصوصا وأن الدول النامية والفقيرة فيه

[25]- Le Monde Diplomatique, Op. cit., pp. 16 – 44.

لا تملك آليات التكيف مع تلك التحديات وهو ما يجعلها أكثر عرضة لمآسي كبيرة ومؤلمة. وعلى حد قول الخبراء ... الأغنياء يملكون آليات التكيف والفقراء سيعانون... لقد أدرجت الدول الغنية في تحاليلها الاستراتيجية النتائج الممكنة والمحتملة للتغيرات المناخية كالصراعات في أفريقيا والكوارث الطبيعية والصراعات في منطقة الآراكتيك والانتقالات والهجرات الجماعية والكبيرة جراء التحديات البيئية.[26]

لقد صور تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في أكتوبر 2003، مستقبلا قاتما ينتظر البشرية ملؤه الحروب والقلاقل والاضطرابات الاجتماعية الكبيرة، الناتجة عن التغيرات المناخية المأساوية. وحذرت منظمة العون والمساعدة المسيحية من أن العالم سيشهد ما مقداره (184 مليون ساكن) معرضين للموت في أفريقيا وحدها نتيجة التغير المناخي قبل نهاية القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يدفع إلى الهجرات الجماعية. كما قدرت المجلة المتخصصة في شؤون البيئة Sterm Review، أنه في منتصف القرن الحالي سيتعرض حوالي (200 مليون إنسان) للانتقال المستمر والترحال الدائم جراء التقلبات المناخية، حيث الجفاف والفيضانات والأعاصير وزحف الرمال والكوارث الطبيعية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى نقص الموارد الذي يدفع بدوره إلى الصراعات التي تعزز الميل إلى الهجرة.[27]

ويذهب أنصار المنظار البيئي إلى أن العوامل البيئية تمثل دافعا قويا للحراك البشري، والذي ستكون له آثاره السلبية لاحقا، لكونه مدعاة للصراعات والحروب والمآسي المحزنة. وأنّ التوافق الدولي للمحافظة على البيئة، وتغيير أنماط الحياة، وضبط الأنشطة الصناعية، واختيار البدائل التكنولوجية النظيفة، والمحافظة على الغابات، وتبني أنماط سكنية مقبولة. كل هذه الأساليب وغيرها مما يقلل من التخريب البيئي والاحتباس الحراري، ستساهم في الإبقاء على الحياة وتقليص الهجرات واللجوء، والتوترات الناتجة عن الدمار البيئي.

وعلى الرغم من أن المتغير البيئي يؤثر بشكل معتبر في عمليات الحراك البشري والهجرات السكانية، إلاّ أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية تظل عناصر جوهرية في تلك العمليات، وأننا لا نستطيع فصل التأثيرات البيئية عن بقية الأبعاد الأخرى.

---

[26]- Maniére de Voir, "Changement Climatique et Geostratigique," n°. 107 (Octobre – Novembre 2009), pp. 84, 85.

[27]- Nils Petter et al., Climate Change and Conflict: The Migration Link (New York, United nations: International Peace Academy, 2007), pp. 1-7.

د. منظار الحوكمة العالمية:

المقصود "بالحوكمة " أو "الحكامة " أو "الحكمنة" Gouvernance و(الأصح الحكم) هو إطار للتصور والتفكير والتشاور يسمح بتجميع جهود الفاعلين العموميين والخواص الوطنيين والدوليين والعبر وطنيين ومشاركة الكل في تعريف الأهداف التي يتقاسمونها، وتوحيد، أو على الأقل، تنسيق وسائلهم ومواردهم للوصول إلى معالجة وظيفية ورشيدة للمشكلات المعتبرة. من أجل مصالح الكل ومصالح الإنسانية جمعاء.[28] وتعني الحوكمة أو الحكم العالمي أيضا، تلك العمليات والأبنية التي ينسق الفاعلون المختلفون خلالها المصالح والحاجات، على الرغم من عدم وجود سلطة سياسية موحدة.[29]

ينطلق أنصار الحكومة العالمية لدراسة ظاهرة الهجرة الدولية من جملة افتراضات يغلب عليها البعد الاقتصادي، ويركزون في الجانب الآخر على الحلول الآنية وآلياتها. فهم ينطلقون من افتراض أن الهجرة الدولية هي تعبير عن نسق دولي معولم ومن ثم يتوجب النظر إليها ضمن هذا السياق وفي إطار أنظمة الحكم الدولية International Regimes. وأن الهجرة الدولية تمثل مكسبا مشتركا باعتبارها سلعة عمومية ينتفع منها الجميع، الدول المستقبلة ودول المغادرة والمهاجرون أنفسهم. وضرورة اقتران الهجرة بالتنمية. ويفترض أنصار هذا المنظار وجود اعتماد متبادل بين الوحدات الدولية، وهو لصالح الجميع من حيث توليد الثراء والعيش الرغيد والمعرفة. وينطلق هؤلاء كذلك من افتراض مفاده أن الهجرة هي حق من الحقوق الأساسية التي تضمنها المبادئ والقوانين والأعراف الدولية للإنسان. كما يفترض أنصار هذا المنظار أن أهمية الهجرة المتزايدة وعولمتها وغياب قواعد لتنظيمها بشكل ملائم، تجعل منها موضوعا يفرض نفسه على كل الفاعلين والدارسين والمقررين، وعلى جميع المستويات.

ويبني أنصار الحوكمة العالمية، على الافتراضات السابقة، تصورهم لمعالجة ظاهرة الهجرة الدولية، ويضعون استراتيجيتهم لإدارة شؤونها. ويرى أنصار هذا المنظار أنه ينبغي تغيير التصورات العمومية الشائعة عن الهجرة وكذلك الخطابات السياسية، وتلك هي مهمتهم في تبني منظار الحكومة العالمية لدراسة الهجرة وتقديم الحلول لها.

وكانت الأمم المتحدة سباقة في تبني منظار الحوكمة العالمية لمعالجة ظاهرة الهجرة الدولية. فقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة السيد " كوفي عنان " عام 2003 أن الهجرة تقتضي حوكمة عالمية شاملة. وأقنع عددا من الدول الأعضاء لانتداب لجنة عالمية

---

[28]- Badie et al., op. cit., pp. 15 , 16.

[29]- Mingst, op. cit., pp. 15 – 32.

للهجرة الدولية، وينبغي أن تكون مستقلة من أجل إعداد تقرير عنها. وخلال عام 2006 عيّن ممثلا خاصا له هو "بيتر ساثرلند " Peter Sutherland. ليتبع ذلك تأسيس المنتدى العالمي للهجرة والتنمية. لقد نظر " عنان" إلى الهجرة على أنها تمثل مكسبا مشتركا، وهذا ما دعاه إلى التصريح في البرلمان الأوروبي في جانفي 2004 قائلا: إن أغلبية المهاجرين يمثلون فرصا لأوروبا... فهم بحاجة إلى أوروبا وأوروبا بحاجة إلى المهاجرين. وأوروبا مغلقة ستكون أكثر ضعفا وفقرا وهرما. وأوروبا مفتوحة ستكون أكثر غنى وقوة وشباباً. إن المهاجرين يعدون جزءا من الحل وليس طرفا في المشكلة.[30]

ويدعو أنصار الحوكمة العالمية إلى النظر إلى الهجرة الدولية كسلعة عمومية عالمية، من شأنها خلق فوائد لكل الفاعلين، ودون استخدامها من طرف للضرر بالآخرين أو منعهم من الانتفاع بفوائدها. وينبغي أن تعمل ظاهرة العولمة على تقوية هذه المكاسب المشتركة في ظل الاعتماد المتبادل الذي يتنامى بين الفاعلين والعمليات. وتتجلى السلع العمومية في مدى قدرتها على إنتاج الثراء والسعادة والمعرفة لكل الناس. وأن قدرات الهجرة على توليد الثراء أمر لا نزاع فيه. فتحويلات العمالة المهاجرة إلى بلدانها ما مقداره (150 مليار دولار) عام 2004، من بينها (16مليار دولار) للمكسيك وحده و(10 ملايير) للهند وحدها. وتخلق الهجرة الثراء في بلدان الاستقبال، فهي تسد العجز الديمغرافي. وتقدم دخلا إضافيا كبيرا، حيث يرى البنك العالمي أن زيادة 3% من مجمل الأيدي العاملة في البلدان الصناعية من المهاجرين من شأنه إضافة دخل مضاف يقدر بـ (160 مليار دولار). وهذه الأرقام تجسد الافتراض الذي مفاده " نكسب – نكسب – نكسب"، أي تكسب دول المغادرة والاستقبال والمهاجرون أنفسهم. وحتى تتحقق هذه المكاسب المشتركة يقتضي أن تتعاون جهود كل الأطراف وكل الفاعلين: دول المغادرة، ودول المرور، ودول الاستقبال والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية والورشات والمؤسسات، والفاعلون الاجتماعيون المنخرطون في قضايا الهجرة، وممثلو المهاجرين. وذلك من أجل تحديد مختلف المصالح محل الرهانات، ومن أجل سير حسن وانسياب سهل لعملية الحراك البشري، لزيادة الدخول والمكاسب، وذلك كله جراء حوكمة فاعلة للهجرة. ويدعو أنصار منظار الحوكمة العالمية على تضافر جهود كل المؤسسات الدولية وكل منها في مجال اختصاصه، للتكفل بجانب من جوانب الهجرة. وينبغي أن تدرك الهجرة كرهان مشترك لمختلف الفاعلين، ومن ثم ينبغي أن تعالج بضم جهودهم تبعا لذلك.

ويركز منظار الحوكمة العالمية للهجرة على وظيفتين عامتين ومتكاملتين وهما: حماية المهاجرين وترقية الانتقال الحسن للمهاجرين، بغية تأمين مسير الهجرة والأقاليم.

---

[30]- Badie et al., op. cit., pp. 15 – 32.

والربط بين الهجرة والتنمية. ولابد من التأسيس لانسياب سهل وآمن وحسن على المستوى العالمي، حتى لا يتحول التحدي الهجروي إلى تهديد دائم للدول وشبح مخيف ومأساة للمهاجرين. وإيجاد شروط لنموذج " نكسب - نكسب - نكسب "، وفق معادلة غير صفرية يربح فيها كل أطرافها.

ويشدد أنصار منظار الحوكمة العالمية للهجرة على ضرورة تحديد إطار مرجعي للمبادرات المشتركة، وتحديد الأولويات بالعودة إلى الفاعلين المؤثرين والذين لهم علاقة بقضايا الهجرة، سواء كانوا دولا أو المهاجرين أنفسهم، والفاعلين في المجتمع المدني والذين بإمكانهم تسهيل مسيرات الهجرة ومصاحبتها، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والبنوك، والجماعات المحلية، والكنائس أو النقابات العمالية باعتبارهم الناطقين أساسا باسم المهاجرين. وهؤلاء جميعا يقومون بدورهم بتحديد الأهداف الجوهرية والأولويات المنتظرة. ويقتضي الحكم العالمي أيضا تزويد مؤسسات الهجرة بالإعلام والمعلومات الضرورية، التي تمكن من تحقيق الحراك البشري السهل والمفيد والآمن. ومعرفة مناطق استقطاب الهجرة وأسواق العمل، تبعا للعرض والطلب على اليد العاملة، ومؤهلاتها وحاجة سوق العمل لأنواعها والمؤهل منها.

كما يركز أنصار منظار الحوكمة العالمية على تبني عُدّة مناسبة تدريجية تأخذ في عين الاعتبار قدرات المنظمات الدولية الموجودة والسعي إلى بناء أساس متعدد الفاعلين ومن طبائع مختلفة. إنه حكم متعدد الأطراف يقر ويعكس أدوار كل المكونات. وإقامة صيغة مؤسسية تكون قريبة من الحقائق من أجل معالجة أفضل لشؤون الهجرة. وضم جهود الفاعلين (الدول) وغير الدول لمرافقة عمليات الهجرة. وتتضمن تلك العمليات خمس مراحل: تثبيت المأمورية، والنقاش، واتخاذ القرار، والتنفيذ، والمتابعة أو المراقبة. ويكون من مهمات الفاعلين العديدين: تجميع الأطراف والوصول إلى كيفية للعمل وتحديد الرهانات، وإطار العمل وضمان المتابعة والتقويم.[31]

وعلى الرغم من وجاهة منظار الحكومة العالمية للهجرة ومعالجتها، بتركيزه على جهود جميع الأطراف، الحكومية وغير الحكومية، واهتمامه بالجوانب الاجتماعية والإنسانية للهجرة وسلامة المهاجرين. ودعوته إلى إعادة النظر إلى المهاجرين وإلى عمليات الهجرة. ودعوته إلى تجاوز الآليات التضييقية والأمنية لحل مشكلات الهجرة. وتشديده على المكاسب المشتركة لدول المغادرة والمرور والاستقبال وللمهاجرين أنفسهم. وتأكيده على الإدارة الجيدة والانسياب السهل للمهاجرين وحمايتهم من الأخطار المختلفة. إلاّ أنه يركز على ظاهرة الهجرة الحالية ولا يذهب إلى مصادرها الأساسية، حتى وإن حاول أن يفعل،

[31]- Ibid., pp. 42 – 107.

فإن تركيزه ينصب على البعد الاقتصادي ويهمل، إلى حد بعيد، المصادر الأخرى للهجرة كالمصادر السياسية والأمنية والبيئية. كذلك ينظر إلى المهاجرين، في قسم كبير من تحليله، على أنهم سلع عمومية، وهذه نظرة مادية تقلل من إنسانية الإنسان وكرامته وتحوله إلى بضاعة تخضع لمنطق السوق وقاعدة العرض والطلب. كما أنّ هذا المنظار يحاول الجمع بين الفاعلين المتعارضين والآليات المتباينة في حل معضلات الهجرة. فهو يدعو إلى تضافر جهود الرأسماليين والعمال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني في عالم الشمال والجنوب معا، والشواهد الملاحظة اليوم تدحض هذا الأمل. فما يجري من خلافات ومظاهرات بين منظمات المجتمع المدني وحكومات الدول الأوروبية، بشأن مراكز الانتظار والمحتشدات وطرد المهاجرين في " بواد كالي " بفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة، خير مثال على ذلك. وكذلك الاختلاف في أساليب إدارة الهجرة بين دول المغادرة أو المرور ودول الاستقبال. فمنهم من يركز على الجوانب الأمنية ومنهم من يركز على حرية الانتقال. كذلك يركز هذا المنظار على فكرة الاعتماد / المتبادل بين الدول والفاعلين الدول، إلاّ أن منطق القوة والاستغلال هو الذي يحكم العلاقة اليوم بين دول الجنوب النامية ودول الشمال المتقدمة. ويضاف إلى ما سبق تعدد الهيئات والمنظمات والفاعلين المهتمين بشأن الهجرة، وكذلك تعدد آلياتهم وتباينها. وعموما يقدم هذا المنظار حلولا آنية لظاهرة الهجرة ويركز بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية لها. ويقدم حزمة من الآليات والقواعد لحماية عمليات انسياب البشر وانتقال المهاجرين في ظروف آمنة. وفي هذه الرؤية تكمن قوته وجديته. ولكنه يظل قاصرا عن تقديم حل جذري دائم وطويل المدى، ويذهب إلى مصادر مشكلة الهجرة المتعددة والمعقدة وذات الأبعاد الاجتماعية والأمنية والسياسية والبيئية. ويغفل إلى حد ما إنسانية الإنسان المهاجر وكرامته، خصوصا ونحن نعلم أن أغلبية المهاجرين من دول الجنوب التي تعرض أبناؤها وما يزالون للامتهان والإذلال.

هـ. منظار الأمن الإنساني لدراسة الهجرة الدولية ومعالجتها

لقد تبنيت؛ توظيف منظار الأمن الإنساني في دراسة الهجرة الدولية وتقديم الحلول لها لاعتبارات عديدة فكرية، ومنهجية وعملية، وأخلاقية، وسياسية، واجتماعية، وأمنية، واقتصادية، وبيئية، تستجيب للاحتياجات الأساسية الحالية والمستقبلية لموضوع الهجرة، التي محورها الإنسان. وأتصور أن منظار الأمن الإنساني باعتباره إطارا تصوريا وتحليليا وعمليا يلائم معالجة هذا الموضوع، ويستوعب مكوناته وأبعاده. فما المقصود بالأمن الإنساني؟ وما هي قدراته وحدوده في معالجة ظاهرة الهجرة الدولية؟

1. مفهوم الأمن الإنساني:

تعرف لجنة الأمن الإنساني التي أنشأتها الأمم المتحدة عام 2000، الأمن الإنساني على أنه: **" حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر عبر سبل من شانها تعزيز الحريات الإنسانية والإشباع الإنساني. ويعني الأمن الإنساني حماية الحريات الأساسية. وهي الحريات التي تمثل لبّ الحياة. ويعني حماية الشعوب من التهديدات والأوضاع الخطيرة والقاسية والمتفشية وواسعة الانتشار. ويعني استخدام العمليات التي تبنى انطلاقا من نقاط قوة الشعوب وتطلعاتها. ويعني إيجاد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية و اقتصادية وعسكرية وثقافية تعمل جميعها على منح الشعوب لبنات البقاء والمعيشة والكرامة ".**[32]

وتبعا لذلك يقتضي الأمن الإنساني التحرر من الخوف والتحرر من العوز وحرية العيش في كرامة. وهو يتجاوز المنظار التقليدي للأمن، الذي يربط الأمن بالدولة باعتبارها مرجعه الأساس إلى أمن الفرد ومركزيته. ويوسع دائرة الأمن والتهديدات. ويوسع أبعاد الأمن وترابطها فيما بينها. وتشمل التهديدات أنواعا عدة تتهدد الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، كالأمن الاقتصادي الذي يتهدده الفقر والبطالة، والأمن الغذائي الذي يتهدده الجوع والمجاعات الكبيرة، وهناك الأمن الصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي الذي يتهدده القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان.

لقد ظهر كمفهوم الأمن الإنساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1994. حيث دعا إلى تجاوز مفهوم الأمن التقليدي والانتقال إلى أمن إنساني أرحب يأخذ في عين اعتباره سلامة الأفراد من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقهر وحمايتهم من الصراعات والتمزقات المؤلمة. وقد ركز محررو التقرير على سبعة عناصر خاصة ينبغي إدراجها ضمن الأمن الإنساني هي: الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، وأمن الجماعة، والأمن السياسي. وقد شدد المحررون على الطابع الشامل للأمن الإنساني وتكامله.[33]

لقد دعت لجنة الأمن الإنساني إلى تضافر جهود المجتمعات والدول في أنحاء العالم لإنجاز مهمات الأمن الإنساني. ودعت إلى ضرورة حماية الناس وتمكينهم، حيث

---

[32] - صندوق الأمم المتحدة الاستئنمائي للأمن الإنساني، الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق (القاهرة: وحدة الأمن الإنساني، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2008)، ص. 4.

[33]-Rolond Paris, "Human Security: Paradigm Shift or Hor Air, " in Michael Brown et al. (eds.), New Global Dangers: Changing Dimension of International Security (USA: The MIT Press, 2004), pp. 250 – 2.

يجب على الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص به[34]دف تحصين الناس من الأخطار، ووضع استراتيجيات تمكن من تقوية تكيّفهم مع الأوضاع الصعبة، وإيجاد الحلول لضمان الأمن لأنفسهم ولغيرهم. وقد ازداد الاهتمام بموضوع الأمن الإنساني من قبل الدارسين والمهتمين، وتكونت له مؤسسات واحتضنته منتديات ومنظمات وشبكات دولية، واقترح كمنظار للدراسة وسياسة عامة في آن واحد، ومعيار للتقدم والتخلف.

ويستهدف إنجاز مهمات الأمن الإنساني تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد حسبما وضعها علماء النفس وعلم الاجتماع، ورأوا أنها تعد مطلبا ضروريا لسعادة الإنسان، وأن الاستجابة لها تعد مفتاحا مفيدا لحل الكثير من المعضلات المترتبة عليها. فهي مدخل جيد للمفاوضات وحل النزاعات وجلب الأمن والاستقرار، ومن ثم عُدّت مقاربة معتبرة وجيدة في حل الصراعات.[35]

ولو حاولنا تقصي الأمور لوجدنا الأمن الإنساني وجوهره وغاياته كانت جزءا معتبرا في كتابات مقاصد الشريعة الإسلامية وكلياتها، حيث لا يستقيم النظام بدونها ولا تحفظ الأديان والأبدان بغيابها.[36]

لقد توسع مفهوم الأمن الإنساني عموديا لينتقل من التركيز على الدولة كموضوع مرجعي إلى الأفراد، وتوسع أفقيا ليتضمن القضايا الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية والاقتصادية إلى جانب القضايا العسكرية.[37] كما يولي مفهوم الأمن الإنساني اهتمامه لحماية الأفراد، ويضع ضمن أهدافه الاستقرار والسلام الدولي وحماية الجماعات والمجتمعات، وكل ما من شأنه تقوية الأفراد وتمكينهم وصيانة حقوقهم المدنية والاقتصادية والثقافية وصحاتهم. ويضمن الأمن الإنساني الحكم الرشيد وإتاحة الفرص المتساوية للجميع لبلوغ السعادة والعيش الكريم. ويقتضي الأمن الإنساني حماية التنوع الثقافي عبر الحوار والتعايش والإقرار بتعدد الهويات والثقافات والحضارات، والتنمية المستدامة، ومحاربة التمييز العرقي والديني واللغوي والتمييز ضد اللاجئين والمهاجرين. كما يقتضي الأمن الإنساني تكامل العلوم الطبيعية والإنسانية من أجل تقديم الحلول الناجعة للمعضلات التي تهدد الإنسانية ومواجهة الأخطار البيئية وتخريب النسق البيئي،

---

[34] -صندوق الأمم المتحدة الاستنمائي، مرجع سابق، ص ص. 4 – 12.

[35] - "جيرارد نيرنبرج"، أسس التفاوض، ترجمة حازم عبد الرحمن (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998)، ص ص. 9 – 111.

[36] -زياد احميدات، مقاصد الشريعة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008)، ص ص. 80 – 86

[37]- Neil Macfarlane, "Human Security and the Law of States, " in Benjamin Good and Liora Lazarus (eds.), Security and Human Rights (USA: Hart Publishing, 2007), pp. 346 – 53.

والاستجابة للاحتياجات البشرية. وضمان حق الحياة لجميع الناس ليعيشوا في سلام وأمان في حدود آمنة، ونشر ثقافة السلام وحل النزاعات بطرق سلمية، والقضاء على الفقر والمجاعات ورعاية الفئات الهشة والضعيفة في العالم. وتنمية المبادئ الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والمساواة السياسية والاحترام المتبادل والمساءلة السياسية،وتعزيز فاعلية المجتمع المدني، وحماية حقوق المهاجرين من الانتهاك.[38]

2. آليات منظار الأمن الإنساني لمعالجة الهجرة الدولية:

تجدر الإشارة إلى أن الأمن الإنساني لا يتفرد بكل الآليات، بل قد يشترك مع غيره من المنظارات الأخرى التي تحاول إيجاد الحلول لظاهرة الهجرة الدولية في بعض منها. ولكن ما يتفرد به هو رؤيته الشاملة لمصادر الظاهرة وتجلياتها وأبعادها وآثارها. وتركيزه، إلى جانب الأساليب والوسائل المادية، على الأبعاد القيمية والأخلاقية للظاهرة، لكون محورها الإنسان الذي كرمته الشرائع الدينية والقوانين والأعراف الدنيوية.

قال الله تعالى في القرآن الكريم: **" ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا ".**[39]

وجاء في المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنساني: **" يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء".**[40]

لذلك ينبغي النظر إلى الهجرة وفق منطق تكريم الإنسان وضمان حقوقه الأساسية، وتمكينه من العيش الرغيد وتنمية قدراته بما يحقق له السعادة ويحفظ كرامته ويصون آدميته من أي نوع من الأذية. وتحقيق غايات الأمن الإنساني المتمثلة في ضمان أمن الإنسان وحقوقه، وإنجاز مهمات التنمية التي يتطلبها، وبلوغ مرتبة التحرر من الخوف والجوع والفقر والأمراض المعدية والقاتلة والصراع المسلح، أي التحرر من الخوف والعوز والفاقة وحرية العيش في كرامة. وهكذا تصبح قضية الهجرة مشكلة إنسانية، تستدعي اشتراك مختلف الفاعلين الوطنيين والإقليميين والدوليين. سواء كانوا دولا أو منظمات حكومية أو غير حكومية أو قطاعا خاصا. وينبغي النظر إلى الهجرة على أنها ظاهرة مركبة ومعقدة ولها أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية وبيئية. وهي ذات مصادر متعددة. ولها انعكاسات محلية وإقليمية ودولية. ومن ثم يستوجب الحل

---

[38]- United Nations, UNESCO, Human Security Approaches and Challenges (Paris: Stedi Media, 2008), pp. 3 – 30.

[39] سورة الإسراء، (الآية 70).

[40] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، المادة (1).

أن تؤخذ كل تلك التشابكات والتعقيدات في عين الاعتبار. وأن تراعى الأهداف والوسائل والحلول الإستراتيجية طويلة المدى دون إهمال الحلول المتوسطة المدى والقصيرة. والاستفادة من اقتراحات منظار الحكامة العالمية في تقديم حلول وتصورات للمشكلات الآنية للهجرة.

ويمثل الأمن الإنساني غاية لمعمار جيد يفيد في إدارة شؤون الهجرة، حيث يستوجب على صناع السياسيات الاستفادة، عند هندسة معمارهم السياسي، من غايات الأمن الإنساني والاستفادة من منظاره ودليله الإرشادي في الوصول إلى حلول شاملة ومتكاملة ومثمرة. ورسم خريطة للمتغيرات التي لها صلة بموضوع الهجرة في صيغة أنموذج تصوري يستوعب الحقائق المختلفة ويسهل مهمة الدراسة وتقديم الحلول.

وإذا كانت الهجرة الدولية في أحد أبعادها ومصادرها وانعكاساتها سياسية وأمنية، فإن الحل ينبغي أن يراعي ذلك. ومن ثم لابد من التوجه إلى الحياة السياسية وتبني خيارات الإصلاح السياسي، بالتمكين للمبادئ الديمقراطية وتجسيدها في إنجاز أبنيتها ومؤسساتها، وترقية حقوق الإنسان والمواطن، واحترام الآخر، وإقامة دولة القانون وتعزيزها، والتمكين للحكم الرشيد والمساءلة السياسية والشفافية، وفسح المجال للرأي المخالف والصحافة الحرة والوصول إلى المعلومة ومحاربة الفساد بجميع أشكاله، والتضييق على الأنظمة المستبدة والضغط عليها، وفسح المجال للمجتمع المدني. وسد الأبواب أمام الانقلابات العسكرية وتجريمها ومحاصرتها، والمساعدة على إنجاح الانتقال السلمي للسلطة وتداولها عبر انتخابات حرة ونزيهة. وحل النزاعات في مستوياتها المختلفة بالطرق السلمية، وفرض الحظر على الاتجار بالسلاح. وإشراك مختلف مكونات المجتمع في إدارة شؤونهم العامة وفي العمليات السياسية التي تهمهم. والوصول إلى معمار سياسي مرتكزُه الديمقراطية التوافقية، التي تراعي المكونات الاجتماعية والإثنية والدينية والطائفية، وتعمل على إشراكها في العمليات السياسية المختلفة والسعي إلى تحقيق مكاسب مشتركة.[41] وتقتضي الحلول السياسية والأمنية، اشتراك الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في إيجاد القواعد والمؤسسات والآليات الناجعة لتحقيق غايات الحكم الرشيد.

ويأتي التركيز على المصادر السياسية والأمنية للهجرة، كما سلف الذكر، إلى أن الأوضاع السياسية والأمنية المتردية تحفز الأفراد على الحراك والانتقال والهجرة واللجوء. وأن العلاج الطويل المدى يستدعي معالجة هذه الأوضاع وتطبيعها، وإنجاز متطلبات

---

[41] - "آرنت ليبهارت "، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص ص. 47 – 55.

الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ليعود الأمل إلى اليائسين، وفتح المنافذ للترقية والمشاركة والتعبير عن الذات. ويلعب موضوع بناء الدولة الحديثة دورا معتبرا في تحقيق متطلبات التنمية والأمن والاستقرار. لذلك ينبغي التركيز على مهمات عملية بناء الدولة، التي من شأنها تقليل كثير من الأخطار الأمنية المحلية والإقليمية والدولية.

وتعتبر الدول الفاشلة مصدرا معتبرا لمثل هذه الأخطار والتحديات والمشاكل. وتعد الهجرة نتاجا من بين نتائج الدولة الفاشلة. وتساهم الحلول الوطنية المعضدة إقليميا ودوليا في المساعدة على إنجاز متطلبات عملية بناء الدولة الحديثة التي تتخذ من الحكم الرشيد ممارسة يومية لها. ولابد من إيجاد بيئة سلمية يعمها الأمن والاستقرار والعمل باستمرار على تطويرها وتعزيزها، وذلك من أجل تمكين الساكنة من القيام بأنشطة مبدعة ومنتجة وفق ما تقتضيه رغباتهم وقدراتهم. وتعزيز روح المسؤولية والشفافية، ومحاربة ظاهرة التسيب والإفلات من العقاب واللامبالاة والرشوة والمحسوبية والزبونية، وإشاعة روح المساواة والثقة والتوافق الوطني بين الفاعلين السياسيين. وتخليص الولاء للدولة وتعزيز قدراتها الإنجازية لخدمة مواطنيها. ودعم القواعد العامة والعمليات والسلوكات التي من شأنها تنظيم المصالح والموارد المتولدة عنها وممارسته والسلطة في المجتمع، وإدارة الشؤون العامة. ودعم استقلال القضاء، وإقامة مؤسسات فاعلة وذات مصداقية تقوم على التسيير الشفاف للموارد، وتخضع لمحاسبة الناخبين ومساءلتهم. وينبغي أن تكون الدولة شرعية وعادلة وقوية بمؤسساتها الشرعية وإنجازاتها وأدائها. وتعمل هي بدورها على ترسيخ المبادئ الديمقراطية، وترعى المساواة وتدافع عن دولة القانون، وتحمي حقوق الإنسان والحريات العامة. كما تستدعي الحكامة الرشيدة تعزيز المؤسسات التمثيلية (البرلمانات) والمجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من أداء وظائفها التشريعية والرقابية. وفسح المجال للصحافة الحرة المستقلة.[42]

ولما كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية عنصرا من عناصر مصادر الهجرة الدولية، توجب الاهتمام بمعالجة هذه الأوضاع، وتقديم الحلول الاقتصادية والاجتماعية المكملة للحلول السياسية والأمنية والبيئية. ويولى منظار الأمن الإنساني اعتباره للتهديدات الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم البدائل الكفيلة بتحرير الإنسان من الفقر والجوع والعوز مثلما يتم تحريره من الاستبداد والقهر.

ويهجر اليوم ملايين البشر أوطانهم بسبب الفقر والمرض والمجاعات، خصوصا وقد شهد العالم ارتفاعا جنونيا في أسعار المواد الغذائية. وغدت كلفة الغذاء تقارب

---

[42]- Gilbert Houngro, " Les Grands Défis et Enjeux en Matiére de Gouvernance en Afrique," in Luc – Joel Grégoire et al. (eds.), ***L'Afrique et les Défis de la Gouvernance*** (Paris: Maisonneuve et Larose, 2008), pp. 15 – 47.

(90%) من دخل الفرد في كثير من البلدان الفقيرة. ويعيش اليوم أزيد من مليار إنسان تحت عتبة الفقر. ويموت الملايين منهم جراء المجاعة. ووصل عدد البطالين، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حوالي (210) ملايين. وتدفع هذه الوضعية إلى مزيد من الحراك البشري والهجرات الجماعية بحثا عن العمل ولقمة العيش.[43]

وإذا كانت الهجرة تقدم دخولا لقسم معتبر من المهاجرين وتلبي احتياجات عائلاتهم، فإن حجم الظاهرة أعظم بكثير من أن تحله مثل تلك الهجرة. بل لابد من رسم سياسات وتصميم خطط واستراتيجيات، يشترك في صياغتها وتنفيذها فاعلون متعددون، وطنيون وإقليميون ودوليون، حكوميون وغير حكوميين. وذلك من أجل إنجاز مهمات التنمية وفتح المجال للبطالين وإدماج الشباب اليائس في عمليات التنمية والتطوير. وإدخال الأساليب العلمية والتحديث وتوظيف التكنولوجيا لتلك الأغراض. وإحداث تغييرات في الأفكار والتصورات والهياكل والوسائل والسلوكات، تستجيب لمقتضيات التنمية، وتحد من الفقر وتمكن الفقراء من اكتساب الأدوات التي تعينهم على تحسين أوضاعهم المعيشية. وستلعب الأفكار والتصورات والنقاشات المختلفة أدوارا مهمة، في الوصول إلى بناء استراتيجيات تنموية شاملة ومتكاملة، بمقدورها تجنيد كل الفئات الاجتماعية في البلدان التي يعمها الفقر والجوع والحرمان. وهذه مهمة كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين.

ويقتضي إنجاز مهمات التنمية تطوير القطاع الفلاحي وتحديثه، والاهتمام بالثروات الحيوانية، وبناء السدود وإصلاح التربة وحفر الآبار وشق المسالك، وبناء مصانع تحويلية. وكذلك لابد من تطوير القطاع الصناعي الذي يخدم الاحتياجات الداخلية ويجلب الإيرادات الخارجية. وينبغي أن تسخر المعارف العلمية ومؤسسات إنتاجها للأغراض التنموية. فتتحول الجامعات والمعاهد والمراكز إلى خزانات للأفكار والتصورات العملية لتطبيقها في العمليات الإنتاجية وفي الإدارة والتسيير وإنجاز المشاريع.

وما دامت الهجرة الدولية لها انعكاساتها المحلية والإقليمية والدولية، فهي بحاجة إلى حلول مشتركة تتوافق مع تلك المستويات. ومن ثم ينبغي أن يستجيب لها الفاعلون الوطنيون والإقليميون والدوليون، برسم خطط مشتركة وتقديم الموارد الضرورية لإنجاز المشاريع، التي تقلص من ظاهرة البطالة والفقر وفقدان الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي. ومناشدة الضمير الإنساني بأهمية العامل الأخلاقي الذي يقتضيه تجنيد الجميع وراء الدعوة إلى مكافحة الفقر والجوع والمرض، وحماية الكائن البشري من تلك التهديدات. وجعل المحافل الدولية منابر لتعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية،

---

[43]- Le monde, ***Bilan du Monde 2009***, pp. 12 – 28.

لخدمة الأهداف التنموية في البلدان المحتاجة والفقيرة. وتحسيس حكومات الدول الغنية ومجتمعاتها وتنظيماتها بمسؤوليتهم الأخلاقية تجاه الدول التي يحصد فيها الفقر والجوع والمرض ملايين البشر. ليلتزموا بما أقروه من تخصيص نسب من دخولهم وتوجيهها لمساعدة الدول النامية. كما ينبغي تفعيل اقتراحات الأمم المتحدة وتوصياتها المتعلقة بإنجاز الغايات التنموية للألفية، والمتعلقة بتقليص الفقر وترقية التنمية البشرية المستديمة، حيث من المفترض أن يتقلص الفقر إلى النصف في العالم سنة 2015، وإنهاء الفقر المدقع سنة 2025، وقد وعدت الدول الغنية بمساعدتها البلدان الفقيرة خلال زيادة مساعدتها التنموية على إنجاز تلك المهمات.[44] والتي بدورها ستعمل على تقليص كثير من الأخطار والتحديات التي تواجه عالمنا. إن تخصيص المزيد من الموارد واستغلالها بفاعلية ورشادة سيحسن حياة الفقراء واليائسين، وستجنب البشرية الأخطار والتهديدات، وسيجلب الأمن والاستقرار والسلام، أكثر مما يفعله الإنفاق على التسلح. ولا يمكن الحديث عن السلم في غياب الأسس الأخلاقية والإنسانية للمكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن مصادر تهديد الأمن والسلم والاستقرار، تكمن في انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغياب الديمقراطية، وتدمير البيئة، وانتهاك حقوق الإنسان، واستشراء الفقر والمجاعة.[45]

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان النامية تعيش أزمات اقتصادية بسبب تفاقم أعباء المديونية والفساد المالي وسوء الاستغلال وضعف الأداء. وإذا كان القسم الأعظم من هذه الأعباء تتحمله الدولة النامية لعدم رشادة تسييرها، فإن هناك قسطا معتبرا من تلك المشاكل تتحمله الدول الغنية، وخصوصا الدول ذات الماضي الاستعماري. وبناء عليه فإن الواجب الأخلاقي من أجل مساعدة البلدان الفقيرة، يصبح مطلبا ضروريا.

ويشدد منظار الأمن الإنساني على الإصلاحات الاقتصادية وتقليص الفقر ودعم إيجاد طبقة متوسطة والوصول إلى التعليم والصحة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجالات الاقتصادية والبيئية، ومحاربة الرشوة والفساد. وباختصار فهو يذهب إلى جذور المشكلة ومنابعها ويعمل على تجفيفها. فالهجرة الدولية هي نتاج جملة من الأزمات والأمراض المتأصلة في الأبنية الهيكلية لبلدان مصدر الهجرة ولطبيعة النسق الدولي. ومن ثم فإن الحل ينبغي أن يركز على المصدر وعلى إصلاح التصورات والهياكل، والعمل على تغيير قواعد النسق الدولي وآليات عمله.

---

[44]- Jeffrey Sachs, The End of Poverty (USA: Pinguin Press, 2005), p. 25.

[45]- Yunus, op.cit., pp 355 – 8.

ويضاف إلى العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، العوامل البيئية كمصادر للهجرة الدولية. ومن ثم ينبغي معالجة موضوع البيئة والبحث عن الحلول الملائمة لهذه الظاهرة الكونية، التي غدت آثارها تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية إلى الدولية. إن التحديات البيئية وما تتركه من تأثيرات سلبية، تستدعي تعبئة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لرسم الاستراتيجيات وتنفيذها، بغية الحد من الاحتباس الحراري والتخريب البيئي، الذي تنجر عنه الكوارث الطبيعية المفضية إلى النزوح البشري والهجرات الجماعية الدولية. ومن ثم ينبغي وضع قضية البيئة في مأمورية صناع السياسات وفي اهتمام مختلف الشبكات المحلية والدولية. ولابد من تسخير الإنجازات التكنولوجية والمعارف العلمية لخدمة المحافظة على البيئة عند القيام بتنمية مستدامة. وإشاعة الثقافة البيئية ومنطق تحمل المسؤولية إزاء الأخطار التي تتهدد البشرية جراء التخريب البيئي. وفرض قاعدة الملَوث يجب أن يدفع ثمن تلويثه على جميع المستويات وبمقدار ما لوَثَ.[46] وينبغي أن يتعاون صناع القرارات مع العلماء، ويتبادلون المعارف والمعلومات التي تمكنهم من الوصول إلى القرارات الصائبة وبناء الاستراتيجيات الناجعة. والبحث عن الإمكانات المادية والمالية وكذلك التكنولوجيات المناسبة، التي تعمل على تقليص الإنبعاثات الحرارية.

ويقتضي وقف الدمار البيئي، رسم سياسات مشتركة تحد من التصحر والإنجرافات والفيضانات، ومكافحة تدمير الغابات، وتبني سياسات زراعية ورعوية مناسبة، واللجوء إلى التشجير واستغلال المياه الجوفية بعقلانية، وتحسيس الساكنة بخطورة التحدي، وإشراكهم في إنجاز هذه السياسات. ذلك أن إصلاح الأراضي وإنجاز مهمات السياسات المذكورة آنفا، من شأنه المساهمة في تقليص ملايين لاجئي البيئة، والقضاء على أحد مصادر الهجرات الجماعية. ويتوجب على مختلف الفاعلين الناشطين في مجال الأمن الإنساني، أن يجعلوا من قضية البيئة منارة يناشدون خلالها الضمير الإنساني ويحسسوه بأهمية المحافظة عليها، والإبقاء على جمالية الطبيعة بتنوعاتها المختلفة، وأن بقاء حياة الكائن البشري تتوقف على ذلك. وأن يعملوا على تفعيل آليات المحافظة على البيئة المحلية والإقليمية والدولية. وأن يجعلوا من المحافل الدولية منابر لخدمة السياسات العامة الدولية البيئية.

ولا يمكن للحلول المؤقتة والأمنية التي تعمل على تلطيف الأجواء وإدارة وقتية لملف المهاجرين، أن توقف زحف الملايين الذين اضطرتهم الحاجة والأخطار والظروف القاسية إلى الهجرة. ولا يمكن النظر إلى هؤلاء اللاجئين على أنهم بضائع يودعون في حاويات

(46)- Le Monde Diplomatique, L'Atlas, op. cit. , p. 15.

أو محاشر، بل هم بشر يحتاجون إلى أن يعاملوا معاملة تليق بكرامتهم وآدميتهم التي أقرتها الشرائع السماوية والدنيوية. وسيظل الحل إنسانيا وأخلاقيا، ويحتاج إلى استراتجيات قصيرة المدى تعمل على تلطيف أحجام الظاهرة، ومتوسطة المدى وطويلة تعالج جوهر الظاهرة، حيث تولي اهتماماتها إلى مصادرها الأساسية. وفي هذه الحالة تمثل إنجازات متطلبات الأمن الإنساني الحل الأفضل والأكثر مقبولية، والذي تنشده هذه الدراسة وتتبنى منظاره في الدراسة وتقديم الحلول.

قائمة المراجع:

-***سورة الإسراء***، (الآية 70).

-الأمم المتحدة، ***الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*** ، المادة (1).

-"آرنت ليبهارت "، ***الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد***، ترجمة حسني زينة،بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

-زهير الشلّي، مفوضية ***الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان العربية***، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001.

-علي الحوات، ***الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي*** ، ليبيا، طرابلس: منشورات الجامعة المغاربية، 2007.

-صندوق الأمم المتحدة الاستنمائي للأمن الإنساني، ***الأمن الإنساني بين النظرية والتطبيق*** القاهرة: وحدة الأمن الإنساني، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 2008.

- نيرنبرج (جيرارد)، ***أسس التفاوض***، ترجمة حازم عبد الرحمن،القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998.

- احميدات(زياد) ، ***مقاصد الشريعة الإسلامية***، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، 2008

- Badie (Bertrand) et al., ***Pour un Autre Regerd Sur les Migrations: Construire une Gouvernance Mondiale***, Paris; La Découverte, 2008.

- Bensaad (Ali), "Les Migration Transsahariennes: Une Mondialisation par la Marge," ***Maghreb – Machrek*** , no . 185 (Automne 2005), pp. 13 – 36.

- Buzan (Barry) et al., ***Security: A New Frameuwork for analysis,*** Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.

- Kegley (Charles) and Wittkopf (Eugene), ***World Politics: Trend and Transformation***, New York: St. Martin's Press, 6th edn., 1997.

-Houngro (Gilbert), " Les Grands Défis et Enjeux en Matiére de Gouvernance en Afrique," in Luc – Joel Grégoire et al. (eds.), ***L'Afrique et les Défis de la Gouvernance***, Paris: Maisonneuve et Larose, 2008, pp. 15 – 47.

- Justeau (Stéphane), " Economie et Migrations : Des Déterminants et Impacts Economiques des Migrations Internationales, "***Futuribles***, n°. 270, Decembre 2001, pp. 33 – 46.
- Macfarlane (Neil), "Human Security and the Law of States, " in Benjamin Good and Liora Lazarus (eds.), ***Security and Human Rights,*** USA: Hart Publishing, 2007, pp. 346 – 53.
-***Maniére de Voir***, "Changement Climatique et Géostratégique," n°. 107, Octobre – Novembre 2009, pp. 84, 85.
- Mingst (Karen), ***Essentials of International Relations,*** USA: Norton and Company, Inc., 4th edn., 2008, pp. 229 – 232.
-Le Monde Diplomatique, ***L'Atlas ; Environnement*** (Hors-serie), p. 44.
- Paris (Rolond), "Human Security: Paradigm Shift or Hor Air, " in Michael Brown et al. (eds.), ***New Global Dangers: Changing Dimension of International Security*** (USA: The MIT Press, 2004), pp. 250 – 2.
- Petit (Veronique), "Les Migrations Internationales," ***Notes et Etudes Documentaires***, n° .5133 (Novembre 2000), pp.202-3.
- Petter (Nils) et al., ***Climate Change and Conflict: The Migration Link*** (New York, United nations: International Peace Academy, 2007), pp. 1-7.
- Terriff (Terry) et al. (eds.), ***Security Studies Today***, USA: Blackwell Publishing Inc , 2003.
- Salt (John), ***Current Trends in International Migration in Europe***, Strasbourg Cedex: Concil of Europe Publishing, 2005, pp. 17 – 21.
Sachs (Jeffrey), ***The End of Poverty***, USA: Pinguin Press, 2005, p. 25.
-United Nations, UNESCO, ***Human Security Approaches and Challenges***, Paris: Stedi Media, 2008.
- Weiner (Myron), " Security, Stability, and International Migration, " in Michael Brown et al. (eds.), ***New Global Dangers; Changing Demensions of International Security*** , USA: The MIT Press, 2004, pp. 304 – 306.
- Wiarda (Howard), ***Comparative politics, Approaches and Issues***, New York: Rowman and Littlefield publishers, 2007.
- Yunus (Muhammad), ***Vers Un Nouveau Capitalisme***, Traduit de l'Anglais par Béatrice Merle et Annick Steta , Paris: JC Latter, 2007.